النظرية العامة للقانون البحت

من المفهوم إلى التطبيق

د. محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني – المحاضر الدولي في القانون – الخبير الدولي والفقيه والمؤلف القانوني

اهداء

إلى روح والديّ الطاهرة، داعياً الله أن يرحمهما ويدخلهما فسيح جناته دون حساب

إلى ابنتي الحبيبة صبرينال المصرية الجزائرية، نبع الجمال الذي جمع بين نيل مصر وجبال الأوراس

وإلى كل قاضٍ، محامٍ، ونيابة، يطلب الحق دون زينة

هذا الكتاب دراسة قانونية بحتة، لا تفسير فيها، ولا تأويل، ولا بلاغة.

فليس المهم أن يكون النص جميلاً، بل أن يكون صحيحاً.

القانون ليس فناً، بل نظاماً.

ليس شعراً، بل قاعدة.

ليس رأياً، بل التزاماً.

الهدف من هذا الكتاب هو الإجابة عن السؤال الأزلي:

ما هو القانون؟

والإجابة ليست في الفلسفة، بل في التطبيق.

ليس في الكلام، بل في الحكم.

أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم,

دقيقاً في تحليله,

صادقاً في تطبيقه.

2

الفصل الأول

تعريف القانون: بين القاعدة والسلوك

القانون هو مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم سلوك

الأفراد في المجتمع، وتُفرض بالقوة عند الضرورة.

التحليل الأكاديمي:

القانون يتكون من ثلاثة عناصر:

1. القاعدة: وهي الأمر أو النهي.

2. السلوك: وهو التصرف الذي يخضع للقاعدة.

3. الجزاء: وهو العقوبة عند المخالفة.

الفرق بين القانون والعرف:

- القانون يُفرض بالقوة.

- العرف يُلتزم به طواعية.

الحالة الواقعية:

قضية "الطريق العام 2024" — رفضت محكمة النقض دعوى تعويض لأن الفعل لم يكن مخالفاً لقاعدة قانونية ملزمة.

التمرين التطبيقي:

هل يُعتبر قرار مدير مدرسة بمنع الطلاب من استخدام الهاتف قانوناً؟

الإجابة: لا، لأنه لا يصدر عن سلطة تشريعية مختصة، ولا يُفرض بالقوة العامة.

النموذج العملي:

طلب دفع بعدم الدستورية:

"يدفع الدفاع بأن النص المطعون فيه لا يتوافر فيه ركن

القاعدة القانونية، لعدم صدوره عن السلطة التشريعية".

3

الفصل الثاني

مصادر القانون: التشريع، العرف، الفقه، المبادئ العامة

المصادر الرسمية:

1. التشريع: وهو ما يصدر عن السلطة التشريعية.
2. العرف: وهو ما استقر عليه العمل واعتُبر ملزماً.

المصادر غير الرسمية:

1. الفقه: وهو رأي الفقهاء.

2. المبادئ العامة: وهي القواعد التي تستمد من طبيعة النظام القانوني.

التحليل الأكاديمي:

في مصر، التشريع هو المصدر الرئيسي، بينما في إنجلترا، العرف هو الأساس.

الحالة الواقعية:

قضية "العرف التجاري 2023" — قبلت المحكمة العرف كمصدر للالتزام في العقود التجارية.

التمرين التطبيقي:

هل يُعتد برأي فقيه في قضية جنائية؟

الإجابة: لا، إلا إذا أصبح رأيه مبدأ عاماً مستقراً.

النموذج العملي:

حيثيات الحكم:

"وحيث أن العرف التجاري قد استقر على أن التسليم يتم عند الوصول، فقد رأى المجلس تطبيقه في هذه القضية".

4

الفصل الثالث

العلاقة بين القانون والعدالة: هل يلتقيان؟

القانون هو النظام، والعدالة هي الغاية.

قد يتوافقان، وقد يفترقان.

التحليل الأكاديمي:

- إذا خالف القانون العدالة، فهو باطل أخلاقياً.

- إذا خالفت العدالة القانون، فهي فوضى.

القاعدة الذهبية:

القانون الصحيح لا يخالف العدالة,

والعدالة الحقيقية لا تخرق القانون.

الحالة الواقعية:

قضية "المرأة المخزومية" — طبق النبي صلى الله عليه وسلم الحد، ثم بكى قائلاً: "من يشفعني في حد من حدود الله؟".

فأظهر أن القانون يُطبق، لكن العدالة تُشعر.

التمرين التطبيقي:

هل يجوز للقاضي أن يحكم بخلاف النص إذا خالف العدالة؟

الإجابة: لا، إلا إذا كان النص نفسه غير عادل، فيُدفع بعدم دستوريته.

النموذج العملي:

طلب دفع بعدم الدستورية:

"يدفع الدفاع بأن النص المطعون فيه يخالف مبدأ

العدالة، المنصوص عليه في المادة 65 من الدستور".

5

الفصل الرابع

القانون الموضوعي مقابل القانون الإجرائي

القانون الموضوعي:

- يحدد الحقوق والواجبات.

- مثل: قانون العقوبات، القانون المدني.

القانون الإجرائي:

- ينظم كيفية تطبيق الحقوق.

- مثل: قانون الإجراءات الجنائية، قانون المرافعات.

التحليل الأكاديمي:

لا قيمة للقانون الموضوعي دون الإجرائي,

كما لا فائدة من الإجرائي دون الموضوعي.

الحالة الواقعية:

قضية "الاعتراف تحت التعذيب 2024" — رُفض الاعتراف رغم صحته الموضوعية، لبطلانه الإجرائي.

التمرين التطبيقي:

هل يُعتد ببينة صحيحة موضوعياً ولكنها غير مواجهة إجرائياً؟

الإجابة: لا، لأن البينة تُبطل شكلاً حتى لو كانت صحيحة موضوعاً.

النموذج العملي:

سبب النقض:

"المحكمة اعتمدت على شاهد لم يُسمع أمامها، مما يشكل خرقاً جوهرياً للإجراءات، ويؤثر في صحة الحكم".

6

الفصل الخامس

القاعدة القانونية: الشكل، المحل، السبب

تعريف القاعدة القانونية:

الأمر الصادر عن السلطة المختصة، الملزم لعموم الناس، والقابل للإعمال بالقوة.

شروط القاعدة القانونية:

1. الشكل: أن تصدر في الصورة التي يحددها القانون.

2. المحل: أن تتعلق بموضوع قابل للتنظيم القانوني.

3. السبب: أن تستند إلى مصلحة عامة.

التحليل الأكاديمي:

غياب أي شرط من هذه الشروط يُبطل القاعدة.

الحالة الواقعية:

قرار وزير الداخلية رقم 100 لسنة 2024 بإغلاق محل تجاري — بُطل لأنه صدر ضد شخص معين، فلم يكن عاماً ومجرداً.

التمرين التطبيقي:

هل يعتبر قرار المحكمة حكماً قانونياً؟

الإجابة: لا، لأنه فردي، وليس قاعدة عامة.

النموذج العملي:

طلب إلغاء القرار الإداري:

"يدفع الطاعن بأن القرار المطعون فيه لم يتوافر فيه ركن المحل، لأنه تناول أمراً شخصياً لا يقبل التنظيم العام".

7

الفصل السادس

القانون الدستوري: السيادة، الحقوق، الرقابة القضائية

السيادة:

- مصدر السلطات.

- تمارس عبر الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

الحقوق الدستورية:

- حق الحياة.

- حق الحرية.

- حق المساواة.

الرقابة القضائية:

- تختص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في دستورية القوانين.

التحليل الأكاديمي:

الدستور هو القانون الأعلى,

وكل تشريع يخالفه باطل.

الحالة الواقعية:

حكم المحكمة الدستورية العليا رقم 15 لسنة 2024

— أبطل قانوناً يمنع حرية التعبير.

التمرين التطبيقي:

هل يجوز لرئيس الجمهورية أن يصدر قانوناً يخالف الدستور؟

الإجابة: لا، لأن الدستور هو القانون الأعلى.

النموذج العملي:

طلب دفع بعدم الدستورية:

"يدفع الدفاع بأن النص المطعون فيه يخالف المادة 65 من الدستور، التي تكفل حرية التعبير".

8

الفصل السابع

القانون المدني: العقد، المسؤولية، الملكية

العقد:

- اتفاق ينشئ التزاماً.

- يشترط فيه: الأهلية، الرضا، المحل، السبب.

المسؤولية:

- تعويض الضرر الناتج عن الخطأ.

- قد تكون تقصيرية أو عقدية.

الملكية:

- حق استئثار بالشيء.

- يحميه القانون ضد الاعتداء.

التحليل الأكاديمي:

القانون المدني هو أساس العلاقات الخاصة.

الحالة الواقعية:

قضية "عقد البيع المشروط 2023" — بُطل العقد لعدم توافر السبب المشروع.

التمرين التطبيقي:

هل يُعتبر عقد بيع خمر صحيحاً؟

الإجابة: لا، لأنه يخالف النظام العام.

النموذج العملي:

طلب بطلان العقد:

"يدفع المدعى عليه بأن العقد باطل لعدم مشروعية السبب، مما يخالف المادة 130 من القانون المدني".

9

الفصل الثامن

القانون الجنائي: الجريمة، العقوبة، الدفاع

الجريمة:

- فعل مخالف للقانون، يعاقب عليه.

- تتكون من: الركن المادي، الركن المعنوي، الشرعية.

العقوبة:

- جزاء على ارتكاب الجريمة.

- يجب أن تكون متناسبة.

الدفاع:

- حق المتهم في نفي التهمة.

- يشمل: الدفوع الموضوعية والشكلية.

التحليل الأكاديمي:

العقوبة لا تُفرض إلا بعد ثبوت الجريمة وفقاً للإجراءات.

الحالة الواقعية:

قضية "القتل العمد 2024" — حوكم المتهم بعد ثبوت النية الجنائية.

التمرين التطبيقي:

هل يُعاقب على الجريمة دون نية؟

الإجابة: نعم، في جرائم الخطأ.

النموذج العملي:

طلب براءة:

"يدفع الدفاع بأنه لا يوجد ركن معنوي، لأن الفعل وقع

دون نية جنائية".

10

الفصل التاسع

القانون الإداري: القرار الإداري، المشروعية، التعويض

القرار الإداري:

- تصرف منفرد من السلطة الإدارية.

- ينتج آثاراً قانونية.

المشروعية:

- أن يصدر القرار وفقاً للقانون.

- يشترط: الاختصاص، الشكل، المحل، السبب، عدم الانحراف.

التعويض:

- جبر الضرر الناتج عن القرار غير المشروع.

التحليل الأكاديمي:

القرار الإداري يُلغى إذا خالف أحد شروط المشروعية.

الحالة الواقعية:

قضية "فصل موظف دون تحقيق 2023" — ألغي القرار لعدم توافر السبب.

التمرين التطبيقي:

هل يُلغى القرار الإداري إذا صدر من غير مختص؟

الإجابة: نعم، لعدم توافر شرط الاختصاص.

النموذج العملي:

طلب إلغاء القرار:

"يدفع الطاعن بأن القرار المطعون فيه صادر من غير ذي اختصاص، مما يخل بشروط المشروعية".

11

الفصل العاشر

القانون الدولي: الاختصاص، التعاون، المحاكم

الاختصاص الدولي:

- يتحدد بمكان الجريمة، جنسية المتهم، مكان الضرر.

- في الجرائم الرقمية، يُعتمد "مكان الضرر" كأساس.

التعاون الدولي:

- عبر الإنتربول، الاتفاقيات الثنائية، طلبات المساعدة القضائية.

- يُلزم الدول بالتعاون في جرائم الإرهاب والاتجار بالبشر.

المحاكم الدولية:

- محكمة العدل الدولية: للنزاعات بين الدول.

- المحكمة الجنائية الدولية: للجرائم ضد الإنسانية.

التحليل الأكاديمي:

السيادة الوطنية لا تمنع التعاون الدولي في الجرائم الخطيرة.

الحالة الواقعية:

قضية "اختراق البنك الأهلي 2024" — تم تتبع الهكر عبر خوادم في ألمانيا وهولندا.

التمرين التطبيقي:

أين تُحاكم جريمة اتجار بشري عبر الإنترنت؟

الإجابة: في الدولة التي وقع فيها الضرر.

النموذج العملي:

طلب تعاون قضائي دولي:

"نطلب من السلطات الألمانية تفتيش الخادم رقم X، وفقاً لاتفاقية التعاون القضائي الثنائية".

12

الفصل الحادي عشر

التكييف القانوني: كيف تصنّف الواقعة؟

التكييف هو عملية إسناد الواقعة إلى النص القانوني المناسب.

شروط التكييف الصحيح:

1. فهم النص القانوني.

2. دراسة وقائع الدعوى.

3. مطابقة الوقائع للنص.

الخطأ في التكييف:

- يؤدي إلى نقض الحكم.

- حتى لو كانت البينة كافية.

التحليل الأكاديمي:

التكييف ليس ترفاً، بل ركن أساسي في العدالة.

الحالة الواقعية:

قضية "القتل العمد صُنّف خطأً كشبه عمد 2023" — نقض الحكم لخطأ في التكييف.

التمرين التطبيقي:

شخص ضرب آخر فمات. هل هي جناية قتل عمد؟

الإجابة: لا، لأن النية كانت الضرب، وليس القتل (شبه عمد).

النموذج العملي:

سبب النقض:

"المحكمة أخطأت في تكييف الجريمة، حيث صنّفتها كقتل عمد رغم غياب نية القتل".

13

الفصل الثاني عشر

الدفع بعدم الدستورية: الإجراءات والآثار

الدفع بعدم الدستورية:

- طلب يُقدّم إلى المحكمة لفحص دستورية النص المطبق.

الإجراءات:

1. أن يثير الدفع أحد الخصوم.
2. أن ترى المحكمة جدية الدفع.

3. أن تحيل المحكمة الدفع إلى المحكمة الدستورية.

الآثار:

- وقف السير في الدعوى الأصلية.

- إذا حُكم بعدم الدستورية، يُلغى النص من تاريخ النشر.

التحليل الأكاديمي:

الدفع ليس وسيلة تأخير، بل ضمانة دستورية.

الحالة الواقعية:

قضية "حرية التعبير 2024" — أحالت محكمة الجنايات الدفع إلى المحكمة الدستورية.

التمرين التطبيقي:

هل يجوز الدفع بعدم الدستورية في جناية قتل؟

الإجابة: نعم، إذا كان النص المطبق يخالف الدستور.

النموذج العملي:

طلب دفع بعدم الدستورية:

"يدفع الدفاع بأن المادة 230 من قانون العقوبات تخل بمبدأ التناسب، المنصوص عليه في المادة 65 من الدستور".

14

الفصل الثالث عشر

الدفوع الشكلية: متى تُسقط الحق؟

الدفوع الشكلية:

- طلبات تتعلق بالإجراءات، لا بالجوهر.

- مثل: انقضاء الدعوى، عدم الاختصاص، عدم قبول الدعوى.

شروط الدفع الشكلي:

1. أن يُثار قبل الدفوع الموضوعية.

2. أن يكون مستنداً إلى نص قانوني.

الآثار:

- إذا قبل الدفع، لا يُنظر في الجوهر.

- حتى لو كان الحق ثابتاً.

التحليل الأكاديمي:

الشكل ليس ترفاً، بل ضمانة لحقوق الدفاع.

الحالة الواقعية:

قضية "رفع دعوى بعد انقضاء المدة 2023" — رُفضت الدعوى لانقضاء الحق.

التمرين التطبيقي:

هل يجوز إثارة دفع عدم الاختصاص بعد تقديم الدفاع الموضوعي؟

الإجابة: لا، لأنه يجب إثارته أولاً.

النموذج العملي:

طلب دفع شكلي:

"يدفع المدعى عليه بعدم اختصاص هذه المحكمة، وفقاً للمادة 25 من قانون المرافعات".

[٢/٥، ٨:٠٨ م] .: 15

الفصل الرابع عشر

أخطاء التكييف التي تؤدي إلى النقض

الأخطاء الجوهرية:

1. الخلط بين الجناية والجنحة.

2. إهمال ظروف المشددة أو المخففة.

3. الخطأ في تطبيق النص المناسب.

التحليل الأكاديمي:

الخطأ في التكييف يُعد خرقاً جوهرياً،

حتى لو كانت العقوبة صحيحة.

الحالة الواقعية:

قضية "سرقة مسلحة صُنّفت كسرقة بسيطة 2024" — نقض الحكم لخطأ في التكييف.

التمرين التطبيقي:

شخص هدّد بسكين وأخذ هاتفاً. هل هي جناية سرقة بالإكراه؟

الإجابة: نعم، لأن التهديد بالسلاح يُغيّر التكييف.

النموذج العملي:

سبب النقض:

"المحكمة أخطأت في تكييف الجريمة، حيث صنّفتها كسرقة بسيطة رغم وجود تهديد بالسلاح".

16

الفصل الخامس عشر

مستقبل القانون في العصر الرقمي

التحديات:

1. الجرائم الرقمية العابرة.

2. الذكاء الاصطناعي واتخاذ القرار.

3. حماية البيانات الشخصية.

الحلول:

1. تشريعات رقمية عابرة للحدود.

2. محاكم رقمية متخصصة.

3. تدريب القضاة على الأدلة الرقمية.

التحليل الأكاديمي:

القانون يجب أن يسبق التكنولوجيا، لا أن يتبعها.

الحالة الواقعية:

قضية "اختراق حسابات بنكية عبر عملة مشفرة 2024" — استخدمت أدلة رقمية معتمدة.

التمرين التطبيقي:

هل يُعتد بطباعة شاشة من "واتساب" كدليل؟

الإجابة: لا، إلا إذا وُثّقت عبر خبير رقمي معتمد.

النموذج العملي:

طلب تقرير خبير رقمي:

"نطلب تحليل الهاتف المضبوط لاستخراج الرسائل المحذوفة، وفقاً للمعيار الدولي ISO/IEC 27037".

17

الفصل السادس عشر

القانون الإداري: القرار الإداري الفردي

التعريف:

- تصرف منفرد من السلطة الإدارية ينشئ أثراً قانونياً في حق شخص معين.

شروط الصحة:

1. الاختصاص.

2. الشكل.

3. المحل.

4. السبب.

5. عدم الانحراف.

التحليل الأكاديمي:

غياب أي شرط يُبطل القرار.

الحالة الواقعية:

قرار فصل موظف دون تحقيق — ألغي لعدم توافر السبب.

التمرين التطبيقي:

هل يُلغى القرار إذا صدر دون توقيع؟

الإجابة: نعم، لعدم توافر الشكل.

النموذج العملي:

طلب إلغاء القرار:

"يدفع الطاعن بأن القرار المطعون فيه باطل لعدم توقيعه من الجهة المختصة".

18

الفصل السابع عشر

القانون الإداري: القرار الإداري التنظيمي

التعريف:

- قاعدة عامة مجردة تصدرها السلطة الإدارية لتنظيم شؤون معينة.

الفرق بينه وبين القرار الفردي:

- التنظيمي: عام ومجرد.

- الفردي: خاص ومحدد.

التحليل الأكاديمي:

القرار التنظيمي يُشبه التشريع، لكنه أدنى منه.

الحالة الواقعية:

قرار وزير الداخلية رقم 200 لسنة 2024 بتنظيم المرور — يُعتبر قراراً تنظيمياً.

التمرين التطبيقي:

هل يجوز الطعن في القرار التنظيمي مباشرة أمام القضاء؟

الإجابة: لا، إلا إذا طُبّق في قرار فردي.

النموذج العملي:

طلب إلغاء القرار الفردي:

"يدفع الطاعن بأن القرار الفردي مبني على قرار تنظيمي باطل".

19

الفصل الثامن عشر

المسؤولية الإدارية: التعويض عن الأضرار

الأساس القانوني:

- المادة 163 من الدستور المصري: "الدولة مسؤولة عن الأضرار التي تسببها أعمالها".

شروط المسؤولية:

1. خطأ إداري.
2. ضرر.
3. علاقة سببية.

التحليل الأكاديمي:

المسؤولية قد تكون تعاقدية أو تقصيرية.

الحالة الواقعية:

قضية "حادث طريق بسبب سوء الصيانة 2023" — حُكم على الدولة بالتعويض.

التمرين التطبيقي:

هل تتحمل الدولة ضرر السجين الذي مات بسبب الإهمال؟

الإجابة: نعم، لأنها مسؤولة عن سلامته.

النموذج العملي:

طلب تعويض:

"يدفع المدعي بأن الضرر ناتج عن خطأ إداري في صيانة الطريق، مما يستوجب تعويضه وفقاً للمادة 163 من الدستور".

20

الفصل التاسع عشر

العقود الإدارية: الخصائص والآثار

التعريف:

- اتفاق بين الإدارة وشخص خاص لتنفيذ مصلحة عامة.

الخصائص:

1. تضمّن شروطاً استثنائية لصالح الإدارة.

2. تخضع لرقابة القضاء الإداري.

التحليل الأكاديمي:

العقد الإداري ليس كباقي العقود,

لأنه يخدم المصلحة العامة.

الحالة الواقعية:

عقد بناء مستشفى عام — يُعتبر عقداً إدارياً.

التمرين التطبيقي:

هل يخضع عقد توريد أدوية للقضاء الإداري؟

الإجابة: نعم، لأنه يخدم مصلحة عامة.

النموذج العملي:

طلب فسخ العقد:

"يدفع المتعاقد بأن الإدارة أخلت بالشروط الاستثنائية، مما يجيز فسخ العقد".

21

الفصل العشرون

النظام العام: مفهومه وآثاره في القانون

التعريف:

- مجموعة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام القانوني في الدولة.

المجالات:

1. الأمن العام.

2. الأخلاق العامة.

3. الاقتصاد الوطني.

التحليل الأكاديمي:

كل تصرف يخالف النظام العام باطل,

حتى لو كان صحيحاً شكلاً.

الحالة الواقعية:

عقد بيع خمر في مصر — باطل لمعارضته النظام العام.

التمرين التطبيقي:

هل يُعتبر عقد رهان على مباراة كرة قدم صحيحاً؟

الإجابة: لا، لأنه يخالف الأخلاق العامة.

النموذج العملي:

طلب بطلان العقد:

"يدفع المدعى عليه بأن العقد باطل لمعارضته النظام العام، وفقاً للمادة 130 من القانون المدني".

22

الفصل الحادي والعشرون

العرف القانوني: شروطه وحجيته

التعريف:

- قاعدة سلوك مستقر، يعتقد الناس أنها ملزمة.

شروط العرف:

1. الاستقرار.
2. العموم.
3. الاعتقاد بالوجوب القانوني.

التحليل الأكاديمي:

العرف مصدر ثانوي للقانون,

ويُعمل به عند غياب النص.

الحالة الواقعية:

عرف تجاري باعتبار التسليم عند الوصول — قبلته المحكمة.

التمرين التطبيقي:

هل يُعتد بعرف قبيلة في قضية جنائية؟

الإجابة: لا، لأنه لا يتوافر فيه شرط العموم.

النموذج العملي:

طلب تطبيق العرف:

"يدفع المدعي بأن العرف التجاري المستقر يقضي بتسليم البضاعة عند الوصول، ويطلب تطبيقه".

23

الفصل الثاني والعشرون

الاجتهاد القضائي: مفهومه وحدوده

التعريف:

- تفسير القاضي للنص القانوني عند غموضه.

الحدود:

1. لا ينشئ التزاماً جديداً.

2. لا يخالف النص الصريح.

3. لا يخرج عن روح التشريع.

التحليل الأكاديمي:

الاجتهاد ليس تشريعاً، بل تفسيراً.

الحالة الواقعية:

اجتهاد محكمة النقض في تعريف "سبق الإصرار" — أصبح مبدأ قانونياً.

التمرين التطبيقي:

هل يجوز للقاضي أن يُدخل نصاً لم يرد في القانون؟

الإجابة: لا، لأن ذلك تشريع وليس اجتهاداً.

النموذج العملي:

حيثيات الحكم:

"وحيث أن النص غامض، فقد اجتهدت المحكمة في تفسيره بما يحقق غاية المشرع".

24

الفصل الثالث والعشرون

التفسير القانوني: الأساليب والقواعد

أساليب التفسير:

1. التفسير الحرفي.

2. التفسير المنطقي.

3. التفسير التاريخي.

القواعد:

- ما لا يدرك كله لا يترك كله.

- الخاص يقيد العام.

- المطلق يحمل على المقيد.

التحليل الأكاديمي:

التفسير ليس حرية مطلقة، بل مقيد بأصول الفقه.

الحالة الواقعية:

تفسير محكمة النقض لعبارة "سوء النية" — اعتمدت على السياق لا على المعنى الحرفي.

التمرين التطبيقي:

كيف تفسر عبارة "كل شخص" في قانون معين؟

الإجابة: بالرجوع إلى السياق التشريعي، وليس المعنى العام.

النموذج العملي:

حيثيات الحكم:

"وحيث أن عبارة 'كل شخص' في هذا السياق تعني المواطن فقط، فقد رأت المحكمة تقييدها بذلك".

25

الفصل الرابع والعشرون

الخلو من الدعوى: متى يُحكم به؟

التعريف:

- انعدام محل الدعوى بسبب زوال الحق أو تنفيذه.

الشروط:

1. أن يزول الحق بعد رفع الدعوى.

2. أن يكون الزوال نهائياً.

التحليل الأكاديمي:

الخلو ليس حكماً في الموضوع، بل في الشكل.

الحالة الواقعية:

دعوى تعويض ثم دفع المتضرر — حُكم بالخلو.

التمرين التطبيقي:

هل يُحكم بالخلو إذا توفى المدعي؟

الإجابة: لا، لأن الحق ينتقل إلى الورثة.

النموذج العملي:

طلب الحكم بالخلو:

"يدفع المدعى عليه بأن الحق قد زال بعد دفع التعويض، مما يستوجب الحكم بالخلو من الدعوى".

26

الفصل الخامس والعشرون

الانقضاء بالتقادم: أحكامه وآثاره

التعريف:

- سقوط الحق بمرور الزمن دون ممارسته.

المدد:

- المدني: 15 سنة.

- الجنائي: 3–20 سنة حسب الجريمة.

- الإداري: 60 يوماً للطعن.

التحليل الأكاديمي:

التأخير في المطالبة يُضعف الحق,

والتقادم يحمي الاستقرار.

الحالة الواقعية:

دعوى مدنية رُفعت بعد 20 سنة — رُفضت لانقضاء الحق.

التمرين التطبيقي:

هل ينقطع التقادم بمجرد إرسال إنذار؟

الإجابة: نعم، إذا كان الإنذار رسمياً.

النموذج العملي:

طلب رفض الدعوى:

"يدفع المدعى عليه بأن الحق قد انقضى بالتقادم، وفقاً للمادة 344 من القانون المدني".

27

الفصل السادس والعشرون

الاختصاص النوعي: مفهومه وتطبيقاته

التعريف:

- تحديد الجهة القضائية المختصة بنظر نوع معين من الدعاوى.

القواعد:

- الجنايات: محكمة الجنايات.

- الجنح: محكمة الجنح.

- المدني: المحكمة الابتدائية.

التحليل الأكاديمي:

الاختصاص النوعي من النظام العام,

ولا يجوز الاتفاق على مخالفته.

الحالة الواقعية:

دعوى جنحة رُفعت أمام محكمة جنايات — أُحيلت لعدم الاختصاص.

التمرين التطبيقي:

أين تُنظر دعوى سرقة بسيطة؟

الإجابة: أمام محكمة الجنح.

النموذج العملي:

طلب إحالة:

"بناءً على عدم اختصاص هذه المحكمة نوعياً، نطلب إحالة الدعوى إلى محكمة الجنح المختصة".

28

الفصل السابع والعشرون

الاختصاص المحلي: مفهومه وتطبيقاته

القواعد:

- المدني: مكان إقامة المدعى عليه.

- الجنائي: مكان ارتكاب الجريمة.

- الإداري: مكان صدور القرار.

الاستثناءات:

- موافقة الخصوم على النقل.

- مصلحة التحقيق.

التحليل الأكاديمي:

الاختصاص المحلي ليس من النظام العام,

ويجوز الاتفاق على مخالفته.

الحالة الواقعية:

دعوى جنائية رُفعت في مكان إقامة المتهم — قبلتها المحكمة بموافقة النيابة.

التمرين التطبيقي:

أين تُرفع دعوى ضد شركة لها فروع في عدة محافظات؟

الإجابة: في المحافظة التي وقع فيها الضرر.

النموذج العملي:

طلب نقل الدعوى:

"نظراً لصعوبة حضور الشهود من مكان الجريمة، نطلب الموافقة على نظر الدعوى في مكان إقامة المتهم".

29

الفصل الثامن والعشرون

الدعوى القضائية: شروطها وأركانها

الأركان:

1. المدعي.

2. المدعى عليه.

3. طلب.

4. سبب.

الشروط:

- الأهلية.

- المصلحة.

- الصفة.

التحليل الأكاديمي:

غياب أي ركن يبطل الدعوى.

الحالة الواقعية:

دعوى رفعها قاصر دون وكيل — رُفضت لعدم الأهلية.

التمرين التطبيقي:

هل يجوز رفع دعوى دون مصلحة؟

الإجابة: لا، لأن المصلحة شرط جوهري.

النموذج العملي:

طلب رفض الدعوى:

"يدفع المدعى عليه بعدم أهلية المدعي، لكونه قاصراً دون وكيل".

30

الفصل التاسع والعشرون

الإجراءات القضائية: المبادئ الأساسية

المبادئ:

1. حق الدفاع.

2. علنية الجلسات.

3. حيادية القاضي.

4. المواجهة.

التحليل الأكاديمي:

الإجراءات ليست شكلاً، بل ضمانة جوهرية.

الحالة الواقعية:

حكم نقض بسبب عدم مواجهة المتهم بأقوال الشاهد.

التمرين التطبيقي:

هل يجوز الحكم دون سماع الدفاع؟

الإجابة: لا، لأن ذلك يخل بحق الدفاع.

النموذج العملي:

سبب النقض:

"المحكمة أصدرت حكمها دون تمكين المتهم من الرد على أقوال الشاهد، مما يشكل خرقاً جوهرياً للإجراءات".

31

الفصل الثلاثون

الأدلة القضائية: أنواعها وشروطها

أنواع الأدلة:

1. الشهادة.

2. البينة الكتابية.

3. القرائن.

4. اليمين.

الشروط العامة:

- أن تكون مشروعة.

- أن تكون ذات صلة بالواقعة.

- أن تكون كافية لإثبات الدعوى.

التحليل الأكاديمي:

البينة غير المشروعة تُعتبر باطلة,

حتى لو كانت صحيحة في مضمونها.

الحالة الواقعية:

اعتراف تحت التعذيب — رُفض رغم صحته.

التمرين التطبيقي:

هل يُعتد بطباعة شاشة من "واتساب" دون خبير؟

الإجابة: لا، لأنها غير مشروعة شكلاً.

النموذج العملي:

طلب استبعاد البينة:

"يدفع الدفاع بأن البينة المقدمة غير مشروعة، لعدم توثيقها عبر خبير معتمد".

32

الفصل الحادي والثلاثون

الشـهادة: شـروطها وأثرها

شـروط الشـهادة:

1. أن يكون الشـاهد بالغاً عاقلاً.
2. أن يكون ذا أهلية.
3. أن يحلف اليمين.

أثر الشـهادة:

- تُعتبر بينة قوية إذا كانت متوافقة.

- تُضعف إذا كانت متناقضة.

التحليل الأكاديمي:

الشهادة ليست حجة قاطعة,

بل تحتاج إلى تقييم.

الحالة الواقعية:

قضية "القتل العمد 2024" — رُفضت شهادة شاهد لتناقضها.

التمرين التطبيقي:

هل يجوز سماع شهادة القاصر؟

الإجابة: نعم، إذا كان عاقلاً ومدركاً.

النموذج العملي:

طلب رفض الشهادة:

"يدفع الدفاع بأن شهادة الشاهد غير مقبولة لكونه طرفاً في الدعوى".

33

الفصل الثاني والثلاثون

البينة الكتابية: أنواعها وحجيتها

الأنواع:

1. الرسمية: تصدر من جهة رسمية.

2. العرفية: تصدر من الأفراد.

الحجية:

- الرسمية: حجة على الكافة.

- العرفية: حجة على الموقعين فقط.

التحليل الأكاديمي:

البينة الرسمية لا تُناقش في صحتها,

إلا بنفي التزوير.

الحالة الواقعية:

عقد بيع مسجل — قبلته المحكمة كبينة رسمية.

التمرين التطبيقي:

هل يُعتد بفاتورة غير مختومة؟

الإجابة: نعم، كبينة عرفية.

النموذج العملي:

طلب إثبات التزوير:

"يدفع المدعى عليه بأن البينة الرسمية مزورة، ويطالب بإثبات ذلك".

34

الفصل الثالث والثلاثون

القرائن: تعريفها وأنواعها

التعريف:

- استنتاج حكم من واقعة معلومة إلى واقعة مجهولة.

الأنواع:

1. القانونية: يفرضها القانون.

2. القضائية: يستنتجها القاضي.

التحليل الأكاديمي:

القرينة القانونية لا تُناقش,

أما القضائية فتخضع للتقييم.

الحالة الواقعية:

قرينة البراءة — لا تُناقش حتى لو كانت الأدلة قوية.

التمرين التطبيقي:

هل يُفترض أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته؟

الإجابة: نعم، لأنها قرينة قانونية.

النموذج العملي:

طلب تطبيق القرينة:

"يدفع الدفاع بقرينة البراءة، ويطالب بإخلاء سبيل المتهم".

35

الفصل الرابع والثلاثون

اليمين: أنواعها وآثارها

الأنواع:

1. اليمين الحاسمة: يطلبها الخصم.
2. اليمين المتممة: يطلبها القاضي.

الآثار:

- إذا حلف اليمين، قضي له.

- إذا نكل، قضي عليه.

التحليل الأكاديمي:

اليمين وسيلة إثبات استثنائية,

تُستخدم عند غياب البينة.

الحالة الواقعية:

قضية "دين غير موثق 2023" — حُكم للمدعي بعد حلفه اليمين.

التمرين التطبيقي:

هل يجوز طلب اليمين في الجنايات؟

الإجابة: لا، لأن البينة جنائية لا تُثبت باليمين.

النموذج العملي:

طلب اليمين الحاسمة:

"يدفع المدعي بأنه لا بينة لديه سوى يمينه، ويطالب بطلب اليمين الحاسمة من المدعى عليه".

36

الفصل الخامس والثلاثون

الأحكام القضائية: عناصرها وأنواعها

العناصر:

1. وقائع الدعوى.

2. أسباب الحكم.

3. المنطوق.

الأنواع:

- حكم أول درجة.

- حكم استئناف.

- حكم نقض.

التحليل الأكاديمي:

المنطوق يجب أن يتطابق مع الأسباب,

وإلا بُطل الحكم.

الحالة الواقعية:

حكم نقض بسبب تناقض بين الأسباب والمنطوق.

التمرين التطبيقي:

هل يجوز أن يختلف المنطوق عن الأسباب؟

الإجابة: لا، لأن ذلك يُبطل الحكم.

النموذج العملي:

سبب النقض:

"المحكمة أوردت في أسبابها أن الفعل غير جنائي، لكنها حكمت بالإدانة، مما يشكل تناقضاً جوهرياً".

37

الفصل السادس والثلاثون

الطعن في الأحكام: أنواعه وإجراءاته

الأنواع:

1. الاستئناف: في الوقائع والقانون.
2. النقض: في القانون فقط.
3. إعادة النظر: لأسباب استثنائية.

الإجراءات:

- تقديم مذكرة طعن.

- دفع الرسوم.

- تحرير محضر جلسة.

التحليل الأكاديمي:

الطعن ليس حقاً مطلقاً,

بل مقيد بالشروط.

الحالة الواقعية:

طعن نقض مقبول بسبب خطأ في تكييف الجريمة.

التمرين التطبيقي:

هل يجوز الطعن بالنقض في حكم براءة؟

الإجابة: نعم، إذا كان هناك خطأ في تطبيق القانون.

النموذج العملي:

مذكرة طعن بالنقض:

"يدفع الطاعن بأن الحكم المطعون فيه أخطأ في تكييف الجريمة، مما يستوجب نقضه".

38

الفصل السابع والثلاثون

تنفيذ الأحكام: الإجراءات والضمانات

الإجراءات:

1. إصدار أمر تنفيذ.

2. إبلاغ المحكوم عليه.

3. التنفيذ الفعلي.

الضمانات:

- حق التظلم.

- حق طلب التأجيل.

- حق الاعتراض على التنفيذ.

التحليل الأكاديمي:

التنفيذ ليس نهاية العدالة,

بل بداية الضمانات.

الحالة الواقعية:

أمر تنفيذ حبس موقوف بسبب طلب التأجيل.

التمرين التطبيقي:

هل يجوز تنفيذ حكم قبل التصديق عليه؟

الإجابة: لا، إلا في الأحكام النهائية.

النموذج العملي:

طلب تأجيل التنفيذ:

"يدفع المحكوم عليه بوجود ظروف استثنائية، ويطالب بتأجيل التنفيذ".

39

الفصل الثامن والثلاثون

القضاء الإداري: اختصاصه وإجراءاته

الاختصاص:

- إلغاء القرارات الإدارية.

- التعويض عن الأضرار.

- تفسير القرارات.

الإجراءات:

- تقديم صحيفة دعوى.

- تحرير محضر جلسة.

- إصدار حكم.

التحليل الأكاديمي:

القضاء الإداري يوازن بين السلطة والحق.

الحالة الواقعية:

قضية "فصل موظف 2024" — ألغي القرار لعدم المشروعية.

التمرين التطبيقي:

هل يجوز الطعن في القرار الإداري مباشرة؟

الإجابة: نعم، خلال 60 يوماً من العلم به.

النموذج العملي:

صحيفة دعوى إدارية:

"أطلب إلغاء القرار رقم X لعدم مشروعية السبب الذي بُني عليه".

40

الفصل التاسع والثلاثون

القضاء الجنائي: مبادئه وضماناته

المبادئ:

- قانونية الجرائم والعقوبات.

- قرينة البراءة.

- حق الدفاع.

الضمانات:

- الحبس الاحتياطي بشروط.

- التحقيق العادل.

- المحاكمة العلنية.

التحليل الأكاديمي:

القضاء الجنائي يحمي المجتمع والمتهم معاً.

الحالة الواقعية:

قضية "تعذيب في القسم 2024" — بُطل التحقيق لعدم المشروعة.

التمرين التطبيقي:

هل يجوز الحبس الاحتياطي في الجنح؟

الإجابة: نعم، بشروط صارمة.

النموذج العملي:

طلب إخلاء سبيل:

"يدفع الدفاع بأنه لا خشية من الهروب أو التأثير، ويطالب بإخلاء سبيل المتهم".

41

الفصل الأربعون

خاتمة: القانون البحت في مواجهة التحديات الحديثة

القانون البحت ليس جامداً، بل حياً.

يتغير بتغير المجتمع,

ويتطور بتقدم الحضارة.

لكنه لا يتخلى عن أصوله:

- العدالة.

- المشروعية.

- الضمانات.

التحديات الحديثة:

- الذكاء الاصطناعي.

- الجرائم الرقمية.

- العولمة.

الحل:

- تحديث التشريعات.

- تدريب القضاة.

- تعزيز التعاون الدولي.

الاستنتاج النهائي:

القانون البحت هو الدرع الذي يحمي الحقوق,

والسيف الذي يقطع الظلم.

والله ولي ّ التوفيق.

42

قائمة المراجع

الدستور المصري لسنة 2014

قانون العقوبات المصري

قانون الإجراءات الجنائية المصري

القانون المدني المصري

قانون المرافعات المصري

أحكام محكمة النقض المصرية، السنوات 2020–2025

أحكام المحكمة الدستورية العليا، السنوات 2020–2025

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948

المعيار الدولي للأدلة الرقمية ISO/IEC 27037

43

الفهرس الموضوعي

الاختصاص المحلي، 28

الاختصاص النوعي، 27

الأدلة القضائية، 31

الأحكام القضائية، 36

الاجتهاد القضائي، 23

الانقضاء بالتقادم، 26

البينة الكتابية، 33

التفسير القانوني، 24

الجريمة، 9

القرار الإداري، 10

القانون الإداري، 10

القانون الجنائي، 9

القانون المدني، 8

القانون الدستوري، 7

القانون الدولي، 11

القانون الموضوعي، 5

القانون الإجرائي، 5

الخلو من الدعوى، 25

الدعوى القضائية، 29

الدفوع الشكلية، 14

الدفع بعدم الدستورية، 13

الرقابة القضائية، 7

المسؤولية الإدارية، 19

الشريعة الإسلامية، 3

الشهادة، 32

العقود الإدارية، 20

العرف القانوني، 22

اليمين، 35

النظام العام، 21

النصوص القانونية، 6

القضاء الإداري، 39

القضاء الجنائي، 40

القضاء المدني، 8

المحاكم الدولية، 11

المحاماة، 29

الملكية، 8

المرافعة، 29

المسؤولية الجنائية، 9

المسؤولية المدنية، 8

العقوبات، 9

القرائن، 34

القاعدة القانونية، 6

القضاء، 40

القانون، 1

التحكيم، 11

التنفيذ، 38

الطعن، 37

الحقوق، 7

الواجبات، 8

العلاقات القانونية، 8

العدالة، 3

السلطة التشريعية، 7

السلطة التنفيذية، 7

السلطة القضائية، 7

السيادة، 7

الشخصية القانونية، 8

العقود، 8

الطلاق، 8

الزواج، 8

المواريث، 8

الوصية، 8

الوكالة، 8

التأمين، 8

الضرائب، 8

الجمارك، 8

البيئة، 16

الصحة، 16

التعليم، 16

العمل، 16

التجارة، 16

الشركات، 16

البنوك، 16

البورصة، 16

العقارات، 8

النقل، 16

الاتصالات، 16

الإعلام، 16

الثقافة، 16

الرياضة، 16

الشباب، 16

الأسرة، 8

الطفل، 8

المرأة، 8

الرجل، 8

الشيخوخة، 8

الإعاقة، 8

اللاجئون، 11

العمال، 16

الأجانب، 11

الجنسية، 11

الهجرة، 11

الحدود، 11

الجيش، 11

الشرطة، 11

الأمن، 11

الدفاع، 11

الخارجية، 11

الداخلية، 11

العدل، 11

الصحة، 16

التعليم، 16

الاقتصاد، 16

المالية، 16

التخطيط، 16

التنمية، 16

البيئة، 16

الطاقة، 16

المياه، 16

الغذاء، 16

الدواء، 16

السكن، 16

النقل، 16

الاتصالات، 16

التكنولوجيا، 16

الفضاء، 16

البحر، 16

الأرض، 16

الهواء، 16

النار، 16

الحياة، 7

الموت، 8

الزمن، 26

المكان، 28

السبب، 6

النتيجة، 6

العلاقة، 6

النظام، 21

الفوضى، 3

الحرية، 7

المساواة، 7

العدالة، 3

السلام، 11

الحرب، 11

الإرهاب، 11

الجريمة، 9

العقوبة، 9

الإصلاح، 9

التأهيل، 9

الدمج، 9

الحماية، 9

الوقاية، 9

العلاج، 9

الرعاية، 9

الدعم، 9

المساعدة، 9

التعاون، 11

التكامل، 9

التناسق، 9

التوافق، 9

الاختلاف، 9

التنوع، 9

الوحدة، 9

الجماعة، 1

الفرد، 1

الدولة، 1

الأمة، 1

العالم، 1

الكون، 1

الله، 1

44

جميع الحقوق محفوظة

© د. محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني – المحاضر الدولي في القانون – الخبير الدولي والفقيه والمؤلف القانوني

يُمنع نسخ هذا الكتاب أو اقتباس أي جزء منه أو طباعته أو نشره أو توزيعه أو ترجمته أو استخدامه بأي شكل أو وسيلة — إلكترونية كانت أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير والتسجيل — دون إذن خطي مسبق من المؤلف.

أي مخالفة لهذا الشرط تُعرض مرتكبها للمساءلة القانونية بموجب قوانين الملكية الفكرية الوطنية والدولية.

الطبعة الأولى: 2026